ومن شرط العلة ان تطرد في معلولاتها
فلا تنتقض لفظا ولا معنى فمتى انتقضت
لفظا بان صدقت الاوصاف المعبر بها عنها
في صورة بدون الحكم او معنى بان وجد المعنى
المعلل به في صورة دون الحكم فسد القياس
الاول كان يقال في القتل بالمثقل
انه قتل عمد عدوان فيجب به القصاص
كالقتل بالمحدد فينتقض ذلك بقتل
الوالد ولده فانه لا يجب به قصاص وفي الثاني
كان يقال تجب الزكاة في المواشي لدفع
حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجوبها
في الجوهر وكذا في قولنا ومن شرط الحكم ان
يكون مثل العلة في النفي والاثبات اي ثابتا

لها

في ذلك ان وجدت وجد وان انتفت
انتفى والعلة هي الجالبة للحكم مناسبتها
له والحكم هو المجلوب للعلة لما ذكرنا
الخطر والاباحة فمن الناس من يقول ان
الاشياء بعد البعثة على الخطر اي على صفة
هي الخطر الا ما اباحته الشريعة فان لم يرد
في الشريعة ما يدل على الاباحة فيتمسك
بالاصل وهو الخطر ومن الناس من يقول
بضد وهو ان الاصل في الاشياء بعد البعثة
انها على الاباحة الا ما خطرته الشرع والصحيح
التفصيل وهو ان المضار على الغرم والمنافع
على الحل انا قبل البعثة فالحكم يتعلق باحد
لانتفاء الرسول الموضل له ومعنى استصحاب

قوله الا ما اباحته الخ الاستثناء منقطع
لان الاباحة ضد الحرمة وقيل متصل
لانه من الاشياء والمراد
بالاباحة ما قابل
الحرمة اه قوله

قوله فلا حكم يتعلق باحد فلا يجب الايمان
ولا يحرم كفر ولا عذاب ولا ثواب كاهل
الفترة وهم من لم يدخل تحت بعثة نبي
وما نقل عن البغوي من ان عيزة
الاوثان في النار ممنوع على الاطلاق
بعثة بالغة وان ادركت
اليهم والجمهور على
خلافه اه قوله

Copyright © King Saud University